ودائما ..
عمار يا مصر

توضيحان هامان عن دور الدولة
في قضية الاستثمار العقاري

في حديث الأسبوع الماضي تحدثت عن دور للدولة في مجال الاستثمار العقاري كدور تكميلي لدور القطاع الخاص الاستثماري في هذا المجال ودور أخر للبنوك واجهزة التمويل.. وخلط البعض بين الحديث عن الاستثمار العقاري الذي يعتبر أحد المولدات الأساسية للعديد من الصناعات وعن الاسكان عموماً وكان الدور الذي ذكرته في حديث الاسبوع الماضي هو فقط دور الدولة فهي حل مشاكل الاسكان.. ولهم الحق في هذا الخلط خاصة ونحن نقول دائماً في هذه المرحلة أن دور الدولة يتناقص ودور القطاع الخاص يتنامى ودور الدولة يتحول من الفعل المباشر الى تمكين القطاع الخاص من الفعل بوضع الاطر التشريعية التي تضمن حقوق جميع الاطراف وصيانة الثروة العقارية ولا يقف الامر كما قد تتبادر الى بعض الاذهان الى تعديل في قانون البنوك كما ذكرنا ونشرنا كاقتراح المهندس طلعت مصطفى وزملائه الذى تقدم به الى مجلس الشعب ولكنه يتكامل مع منظومة قانونية عن العلاقة بين المالك والمستأجر وقانون التعاون الإسكاني وقانون اتحاد الشاغلين وكل ما يسمح بتشكيل اليات تعمل بحرية في مجالات الإسكان المطلوب لجميع شرائح هذا المجتمع الاقتصادية فوق الأراضي المخططة مستكملة المرافق الخارجية في اطار المخططات المعتمدة للتجمعات العمرانية الجديدة او القديمة او امتداداتها حضرية كانت او ريفية .

وقضية تمويل مشروعات الاسكان المطلوب للشرائح المختلفة في المواقع المناسبة قضية كبيرة لابد ان نعود اليها يوما انشاء الله فالطلب سيظل دائماً على اسكن في مجتمع متوسط عدد الزيجات السنوية وفيه يزيد على ستمائة الف ومصادر التمويل متعددة ومتشعبة احياناً متداخلة يلزم ان تأخذ حقها في التوضيح والتحديد.

التوضيح الثاني الواجب ان احدى صحف المعارضة نشرت على لسان السيد وزير الاسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة ما يفهم من ان دور الدولة في تمكين المواطن المصري من السكن كحق من حقوق المواطنة قد تغير وفى لقاء لي مع السيد الوزير سالته توضيحاً فذكر ان ما ذكره في اللقاء المنشور ان دور الدولة يتكامل مع دور المواطن وان الدولة لن ينحسر دورها عن دعم الاسكان ولكن لذوى أدنى الدخول وهو ما يحدث في جميع المجتمعات الرأسمالية وما كانت تسمى بالاشتراكية واضاف في حديثه لي اننا في مصر التي واجهت مليارات الجنيهات خلال الاعوام الماضية دعماً للإسكان الاقتصادي ستظل توجه المزيد من الدعم لذوى ادنى الدخول (الدخل المحدود) في مجال الاسكان فالجانب الاجتماعي في مسيرة الاصلاح الاقتصادي دائماً يؤكد علية السيد رئيس الجمهورية واكدها مشروع الموازنة التي اعدته الحكومة لهذا العام والذى يواجه 37% منه الى الجانب الاجتماعي والسكن وحق السكن سيظل دائماً للمواطن الذى يعمل من ذوى ادنى الخول تستكمله الدولة مع مصادر التمويل من الجمعيات الاهلية ورجال الاعمال بما يمكن به دعم الوحدات التي تلزم هؤلاء المواطنين.

أرجو أن يكون في التوضيحين المذكورين ما يؤكد مرة اخرى اننا في مرحلة تتكامل فيها الادوار من اجل ارساء قواعد عمل جديدة وعمران أفضل انشاء الله ودائماً عمار يا مصر.